

Embassy of Qatar
1 S Audley St
London
W1K 1NB

الاثنين، ٢٧ مايو/أيار ٢٠١٩ م

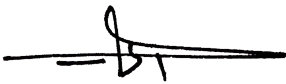
م/ قانون اللجوء السياسي في قطر

سعادة سفير دولة قطر السيد **يوسف بن علي الخاطر** المحترم

في سبتمبر/أيلول الماضي أصدر أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مرسوماً أميرياً يحدد إجراءات وشروط طلب اللجوء السياسي؛ وبموجبه نشرت الجريدة الرسمية القطرية يوم الثلاثاء ٢١ مايو/أيار قرار مجلس الوزراء الذي يحدد بدوره الفئات المستحقة، والمزايا التي يتمتع بها اللاجئ السياسي. إن هيئة اليد العليا رحبت بهذا القرار الذي سيوفر ملاذاً وحضناً آمناً للمنفين والملاحقين السياسيين في المنطقة؛ وبذلك تكون دولة قطر أقرت قانوناً يُعد الأول من نوعه في العالم العربي. إلا أننا في الوقت ذاته أبدينا مخاوفنا بشأن الاتفاقية الأمنية الخليجية المكوّنة من ٢٠ مادة، صادقت الدولة عليها في ٢٠١٢ م، والتي تلزمها بتبادل المطلوبين بين الدول الخليجية. بدورنا كمنظمة يعنىها حماية الملاحقين والمطلوبين على نهم قضايا سياسية ودينية وعرقية وفكرية وجنسية؛ يهمننا معرفة التالي:

- ١- هل قانون اللجوء السياسي في قطر يخص المطلوبين السياسيين لعدد من الدول، أم هو قانون شامل؟ وإذا كان الثاني، فهل ذلك يتناسب مع حجم ومصالح دولة قطر؟
- ٢- ما هو موقف دولة قطر من الاتفاقية الأمنية الخليجية بعد إقرار أمير البلاد لقانون اللجوء السياسي؟ مع تزويدنا ببيان.
- ٣- إذا كانت دولة قطر لا تزال ملتزمة بالاتفاقية الأمنية الخليجية، فكيف يتوافق إقرار قانون اللجوء مع هذه الاتفاقية؟ مع تزويدنا بالضمانات.

أطيب التحيات،



محمد الميل، المستشار العام لهيئة اليد العليا